العيّابون...

العيّابون من "العيب"، وهو كل ما لا يستحسن ويعاب عليه. الا أنّ للعيّابين معنىً سوسيولوجياً اجتماعياً يتعدى المعنى اللغوي المجرّد الملحق بالمفردة. إنهم أولئك الذين يعيبون على الآخرين شيئاً ما من سلوك أو مظهر أو خطاب أو منطق، سلاحهم النظر والمراقبة والرصد المستند إلى توقعات سلبية وتصورات معتلة مسبقاً. إنّهم رهط من الأشخاص الذين يمكن أنْ تتعثر بهم في أي زمان ومكان ممن يستكثرون في الغالب على غيرهم ما يبيحونه لأنفسهم. وهم يعيبون على غيرهم ما لا يعيبونه على أنفسهم وبخاصة اذا لم يكن هذا الـ "غير"، قريباً منهم على المستوى العائلي أو القرابي أو على مستوى المعارف.

□ د. لاهاي عبد الحسين

العيّابون واسعو التخصّص والاهتمام فهم يتكلمون في الدين والسياسة والعلم والاقتصاد والمجتمع وقضايا الجندر ولكنّك لا تكاد تلتقط منهم سوى أنّهم لا يعرفون شيئاً والأنكى أنّهم لا يدركون ذلك. وهم يأتون من مختلف المستويات التعليمية، إذ يحمل بعضهم شهادات على مستوى البكالوريوس والماجستير بل وحتى الدكتوراه. يمثل العيّابون ظاهرة اجتماعية عراقية بامتياز، وهي امتداد لظاهرة جلوس النساء من ربات البيوت أو كبيرات السن على عتبات المنازل التي تضيق بهن أو الرجال الذين يؤمون المقاهي الشعبية على مستوى المحلة أو المنطقة فترات العصر بعد الظهيرة والتي تستضيف أشخاصاً يعرفون بعضهم البعض عن قرب مما يجعل الجديد والمختلف هدفاً للتندر والتصيد بغرض التعليق أو التقريع أو المناكدة. وهم من وجهة النظر العلمية أفراد يتسمون بمركزية ذاتية قوية تجعلهم يمارسون فعل إطلاق الأحكام على الآخرين برحابة صدر ودون تريث، لا يفرقون في ذلك بين ظرف أو زمان أو مكان إلا ظرفهم وزمانهم ومكانهم كونه مرجعيتهم الاجتماعية والثقافية العليا والنهائية.

وبسبب الطبيعة العشوائية والمتهورة عادةً لأمثال هؤلاء، فإنّهم ينزلقون بسهولة إلى الموازين الأخلاقية ليحكموا على موقف ما أو قضية على أنّها صحيحة أو جيدة أو على الضدّ سيئة وغير أخلاقية بحسب مقاييسهم الذاتية المحدودة دون تمحيص أو تأمل أو نظر. والعيّابون لا يعرفون الفرق بين أنْ تعبر عن وجهة نظرك وتحترم وسطك وتصون إسمك وبين أنْ تقول ما يخطر على بالك دون تفكر أو لحظة أناة. يظهر أمثال هؤلاء في كل مكان وزمان ولكنّهم يتكاثرون في بلدان تشيع فيها مشكلات البطالة المقنّعة وقلة الإنتاج وتنشغل بسبب من ذلك بالقيل والقال والتسكع الذي يعبر عن نفسه بصيغة إنتاجية متدنية جداً جداً كما يحصل لدينا في العراق. يغذّي نمط الحياة التقليدية التي تسير وفق روتين ثقيل ومرهق هذه الظاهرة. فالمشتغلون والمنتجون والمبدعون أينما كانوا وكيفما ظهروا ليس لديهم وقت ليكونوا عيّابين لأحد ولكنّ الفارغين والعاطلين عن العمل وإنْ كانوا يشغلون وظيفة ما لا يجدون ما يستخدمون به وقتهم سوى أنْ يحرقوا الفائض منه بسلوك من هذا النوع. لا يكتفي العيّابون بتضييع الوقت وقلة الإنتاج وإنّما ينهمكون كذلك في إشغال أقرانهم ونظرائهم ليصبحوا مثلهم لا ينتجون شيئاً بغية أنْ يبقوا في مصافهم.

يمتد أثر العيّابين إلى دوائر الدولة ومؤسساتها التي يكتظ بعضها بالمشتغلين الفائضين عن الحاجة ممن لا يفلحون أحياناً بالحصول على موطئ قدم بسبب نظام التعيينات العشوائية الرضائية لهذا الطرف أو ذاك ليظهر صدى حضورهم من خلال إعادة تدريب نظرائهم على التصرف بمثل ما يفعلون. وهنا فإنّهم يمثلون جمعاً واسعاً ومتنوعاً من البشر يعملون من حيث يدركون أو لايدركون على إعاقة الآخرين أو تعطيلهم أو شلّهم في أحسن الأحوال ليكونوا مثلهم أو أقل منهم. وغالباً ما يتباهى العيّابون بأنفسهم وأفكارهم ومعالجاتهم ليضعوها بصيغة "أنا مثلاً ... لو كان الأمر بيدي لفعلت كذا وكذا ... في عائلتي أو طائفتي أو منطقتي فإنّنا نفعل هذا ونتصرف بحسب ذاك ... هذا ما يجب أنْ يكون ... ويتساءلون أحياناً بطريقة يستجدون فيها الموافقة والاتفاق، أليس كذلك! ...".

في الماضي لعب النظام الدكتاتوري الشمولي الصارم دوراً في كبح جماح العيّابين بالقوة أو التهديد والوعيد فكان أنْ تلافى هؤلاء الظهور المعلن والصادح أو أنّهم اختاروا التركيز على جوانب أخرى شخصية واجتماعية لا تهم النظام كثيراً ولا تقلقه. ولكنّ العيّابين يظهرون اليوم بقوة أكبر مستفيدين من المجال الواسع الذي تتيحه وسائل التواصل الاجتماعي وزخم الحرية النسبية في المجتمع ليغردوا كما يشاءون وبلا ضابط وأحياناً كثيرة بلا رادع أخلاقي ليتلفظوا بما لا يليق أو ينبروا بما لا ينسجم والآداب العامة مسجلين الإساءة بحق فلان أو علان. ولا يفهم أمثال هؤلاء النقد الا باعتباره تهجماً وسيلاً من الشتائم والسباب غير المنضبطة أو أنّهم يستخدمون تعابير فجّة لا مكان للذوق أو الاحترام فيها.

يظن العيّابون أنّهم يمارسون النقد ويعبرون عن وجهات نظرهم دون إدراك أنّ مفهومهم للنقد يختلف عما هو متعارف عليه من حيث أنّ النقد يقوم أولاً وأساساً على الفهم والإحاطة بالموضوع محل الاهتمام. ويبدو أنّ جزءاً مهماً من الإشكالية في هذا المجال يرتبط بحقيقة أنّ كثيراً من هؤلاء لا يدركون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي لا تختلف نوعياً عن وسائل التواصل والتفاعل على مستوى الحياة اليومية الواقعية باستثناء أنّها سميت افتراضية، افتراضاً. والافتراض هنا لا يعني أنّ الوجوه لا تتلاقى وبخاصة على مستوى البلد الواحد والزمن المنظور، حيث تصبح احتمالية اللقاء الواقعي وجهاً لوجه قائمة، وفي أيّ لحظة. من السهل أنْ تكون عيّاباً لتصف هذا بالسيئ وذاك بالمتخلف أو المتحامل وما إلى ذلك من أوصاف مجحفة لا تنّم عن التحسب وفق المقاييس الاجتماعية والأدبية العامة المقبولة. ولكن من الصعب أنْ تكون متكلماً أو كاتباً بصورة نقدية على نحو مسؤول وبالتالي متأملاً غير متسرع محافظاً على قدر من الكرامة الذاتية لنفسك أولاً ولمن تخاطب أو تتفاعل معه/ معها ثانياً.

لقد أرهق العيّابون وسائل التواصل الاجتماعي وتسبّبوا في قطيعة البعض لهم ووقفوا خلف إشاعة أجواء من التوتر والقلق وغياب الأمل للعديد من المتواصلين ممن تعبر مشاركاتهم عن روح المجتمع. ولا يكتفي العيّابون بشدّ الأوضاع ودفعها نحو مزيد من التوتر على المستوى الفردي فحسب بل قد ينتقلون بخفة إلى المستويين المجتمعي والجماعي. فقد زاد الطين بلّة أنْ تسابق العيّابون في ظروف استثنائية سياسية مهمة كما في الأزمة مع أقليم كردستان أو بشأن الموقف من القرار الأمريكي الجائر باتخاذ القدس عاصمة لدولة إسرائيل ليطلقوا العنان لمنشورات تلتقط من الحقيقة أقبح جوانبها وتترك القضايا الأساسية والروابط الأخلاقية والتاريخية والثقافية التي تربط الجماعات بعضها ببعض بلا تقليب أو إعادة نظر ليسهموا من حيث يدرون أو لا يدرون بإنعاش مشاعر الحقد والتعصب والكراهية التي تمثل بعضاً من الأمراض المزمنة في بنية الأمة والمجتمع. فلمصلحة من يساء إلى الكرد كجزء حيوي ومهم من بنية المجتمع العراقي على خلفية نزاع سياسي وكذلك الحال فيما يتعلق بالإساءة إلى الفلسطينيين كشعب.

لا شك أنّ الواقع مشبع بمبررات غير مشجعة بسبب انتشار الفساد حتى الشعيرات الدقيقة في البنية الاجتماعية وشيوع حالات الترهل السياسي وانعدام الحسم وتقوقع المتنفذين في مكاتبهم المغلقة والعزلة المتزايدة التي يستسلمون إليها يوماً بعد آخر، إلا أنّ معالجة الأوضاع الشاذة والناتئة تتطلب تحركاً بأدوات ونظرة واعية مختلفة. وهذه قضية يتحمل مسؤوليتها المثقفون من كل الصنوف كتّاباً كانوا أو صحافيين أو أكاديميين وفنانين وأدباء وناشطين في مختلف المجالات. فالتجرد والحيادية وإعطاء النموذج الذي يحتذى به فيما ينتج ويقدم وبخاصة على مستوى الحياة العامة، يعطي مثلاً طيباً ومهماً لممارسة التعليم بطريقة غير مباشرة للمساهمة في نشر قواعد وآداب السلوك الإنساني والاجتماعي القويم والمسؤول. يحصل العكس عندما يخلط المثقف من أي فئة جاء بين الجد والهزل ولا يرسم حدوداً بين الخاص والعام ويسهم بذلك بتغذية وتنامي سلوكيات من هذا النوع تخلق أعباءً إضافية وهموماً مستدامة لعلها المسؤولة عن انتشار نزعات التشاؤم والنزوع إلى الوحدة والتقوقع بعيداً عما صنعت الحياة الاجتماعية من أجله.

معادلة بسيطة

□ د. أثير ناظم الجاسور

التي أضاعها العرب ولم ولن يسترجعها لطالما على العروش ملوك باركوا لإسرائيل أن تكون دولة ورؤساء يستجدون عطفها وحنانها ليستمروا في حكم بلادهم عقداً من الزمن، لم يبقَ من قضية العرب سوى ذكرى الغزوات السابقة والجزية وأهل الكتاب وما ملكت ايمانكم، لم يبقَ سوى حز الرقاب والروافض والنواصب وكتابنا وكتابكم وما لنا وما علينا وما لكم وما عليكم وتفسيرنا وتفسيركم وأنتم ونحن ولا غيرها وإلغاء الآخر بما يعتقد وما يؤمن وعباداتك لا تعنيني ومعاملاتك مختلفة عني، أما القدس فهي أولى القبلتين وثاني الحرمين نحلم بالصلاة فيها ونرفع أيدينا بالدعاء على من احتلها ومن ساعدهم بالزوال وليكن مصيرهم النار، فالدعاء هو مشترك وحدتنا الوحيد.

بدأت حركات التحرر في منتصف القرن العشرين تعطي أملاً كبيراً بالتحرر لشعوب عانت من الظلم والتبعية والحرمان والجهل، ومن بديهيات هذه الحركات، كان الاستقلال وتحديد جغرافية الدول وعلم يرمز لها وشعب وتأييد، لكن ما أن انتهت نشوة الانتصار على الاستعمار حتى دخل المجتمع العربي حالة من التيه التي لا يزال يعيشها ليومنا هذا، ووفقاً لما شرعه قادة هذه الحركات بقي الشعب العربي يترنح بين شعارات استنزفت قواه وروحه وبين قيادات لم تجلب له سوى الهزيمة والخذلان وعدم الطمأنينة، واصبحت العربية لغة لا أكثر والعروبة استهلكها القادة للمتاجرة بمصائر شعوبهم والرقعة الخضراء كانت الحدود والتأشيرات تحكي قصة قطع أوصالها فما عاد يجمع العرب أي مشترك يذكر لا دين ولا لغة ومعتقدات، وزاد الطين بلّة بعد أن انسلخوا عن عروبتهم ولبسوا ثوب التقسيم الديني بدعوى الكفر والإلحاد ونبذ الآخر المختلف حتى وأن كان منهم ويمثلهم وليتجه الأشقاء العرب إلى تصنيف مجتمعاتهم وفق تصنيفات تفتيتية طائفية ودينية لم يسلم من نارها كل من نادى بها وما صولات وجولات الأولين إلا قصص يحكي عنها التأريخ.

كان باستطاعة العرب أن يفكروا قبل غيرهم بالاتحاد والوحدة وصون الأرض مشتركاتهم كانت تساعدهم في تعزيز قوتهم وإمكاناتهم تسهم بجعلهم من الأمم المتقدمة لا بل تفوق تلك الأمم، ولو فكروا بأن يكون لهم كيان حقيقي محترم فمثلاً:

- لو فكر العرب أن يجمعوا الأموال التي تم انفاقها على الجماعات الارهابية وساهموا بإنشاء سوق عربية مشتركة على غرار الاتحاد الاوروبي يدعم الاقتصادات العربية ويعمل على رفع مستوياتها، وتوحيد العملة ورفع التأشيرات لكان الحال مختلف اليوم، فلا وجود للبطالة ولا الفقر ولا هذا التدني والفوارق بالمستويات المعيشية بين هذه الدولة أو تلك.
- لو فكر العرب بتوظيف خطابات التسامح والعفو وفهم الآخر ونبذوا الكراهية وعملوا على توحيد الفكر الديني، لما كان اليوم هناك منابر للتكفير وتقسيم البشر لمؤمنين وكافرين وتحليل قتل النفس من غير حق.
- لو فكر العرب بإنشاء قوة عسكرية تكون لها قيادة اركان مشتركة يقودها كل من العراق ومصر وسوريا على غرار حلف شمال الاطلسي وتفعيل الدفاع المشترك المنصوص عليه في ميثاق الجمعة العربية كما هي المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي، لما سمح للتدخلات الاجنبية بالعبث بمقدرات الدول العربية، وهذه الدولة تُحتل وتلك تنهار، ولا كان هناك لا ربيع عربي ولا صيف قاتل ملؤه صواريخ ومدافع ونازحين ومهاجرين تبتلعهم البحار والمحيطات.

لكن هذا حال الأمة التي عاشت وستموت ولا تعرف ما معنى الأمة وما دورها وما تمتلك من وخصائص، منذ ١٩٤٨ ولغاية اليوم وأمة العرب تنادي بالقضية المركزية والمحورية والأساسية، فلسطين تلك الرقعة الجغرافية

صدمة الاستفتاء.. الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم

(٢-٢)

ماذا تقول التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣؟
تميزت التجربة الحزبية في العراق، بما في ذلك اقليم كردستان، بالتشوّه من جهة، والطابع الطفيلي من جهة ثانية، والتحول الى أدوات للفساد وللتغطية على نهب المال العام من جهة ثالثة. (مع وجود استثناءات محدودة تتعلق بالأحزاب الصغيرة والهامشية التي يتطفل الكثير منها على الأحزاب الكبيرة). ويضاف الى ذلك وجود الأذرع المسلحة (قوات مسلحة / ميليشيات) للعديد منها، خاصة الأحزاب الكبيرة. (لغاية نهاية نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧، منحت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات، الإجازة لحوالي ١٥٠ حزباً، ٣٨ منها لديها قوات مسلحة).

□ د. مهدي جابر مهدي

وبدلاً من الدور التنويري والتحديثية للأحزاب، نجد الكثير من الأحزاب العربية اعتمدت ومارست النظرة والسلوك الشوفينيين. وبالمقابل مارست الكثير من الأحزاب الكردية، بما في ذلك بعض الأحزاب العلمانية، سياسة التعصب القومي.

أما فساد الأحزاب، فهو حديث ذو شجون، فالمال السياسي يثير الإشكالية، لا بل يمثّل الخطر الذي يهدد ملامح الديمقراطية. وبذلك تحولت غالبية الأحزاب السياسية - خاصة الحاكمة - من أدوات للتحديث السياسي و الاجتماعي والثقافي الى كوابح للتنمية والتطور والاستقرار.

ارتباطاً بالاستفتاء، نجد أنّ الغالبية العظمى من الأحزاب العراقية والكردستانية لعبت دوراً سلبياً في الأزمة، وافتقدت للعقلانية في التعامل والتعاطي مع الأحداث و جنّدت الرأي العام باتجاه المواقف المتطرفة، وهيّجت المشاعر والعواطف باتجاه تغذية التكاره بين الشعوب.

تاسعاً: القوميات والأديان غير العربية وغير الكردية، كالتركمان والكلدوآشوريين السريان الأرمن والصابئة المندائيين والايزيديين والشبك وغيرهم، أصبحوا بدرجة رئيسية ضحايا للصراع، وأزمة الاستفتاء - رغم أنّ معاناتهم تعود الى قبل ذلك خاصة من الإرهاب وكذلك تعسف الأنظمة السياسية - وأجبروا في أحايين كثيرة للخضوع والانحياز لهذا الطرف أو ذاك. وغالباً ماجرى الصراع المسلح في مناطقهم التي تحولت الى ساحة لتصفية الحسابات، إضافة لكونهم ضحايا إرهاب داعش. وأدى ذلك وغيره الى تهجيرهم وهجرتهم وصودرت أملاك الكثير منهم. وجدير بالإشارة هنا الإبادة الجماعية التي تعرض لها الايزيديون وكذلك المسيحيون.

إن الثمن الكبير الذي دفعته الأقليات في العراق قياساً بنسبتها الى السكان عالٍ جداً، لأنه يهدد وجودها من جهة، ويثير القلق من مخاطر افراغ العراق من تنوعه الثقافي والاجتماعي والديني من جهة أخرى. ولانغفل هنا الدور السلبي الذي تقوم به الأحزاب المتنفذة والحاكمة - العربية والكردية - إزاء الأقليات والعمل على استدراجها لمواقفها السياسية وزجّها في الصراعات السياسية بما في ذلك أزمة الاستفتاء.

عاشراً: سؤال الحل ؟ هل بالإمكان وقف تداعيات الأزمة عند هذا الحد ؟ وهل من الممكن إيجاد معالجة ملائمة للأزمة وتداعياتها ؟

دلت الوقائع على أنّ الانفصال أو تقسيم العراق ليس حلاً، لأنه سيقود بدوره الى صراعات وازمات جديدة بين الأجزاء وداخل كل جزء. يكمن الحل - نظرياً - في بناء دولة القانون والمؤسسات والمواطنة الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، والاقرار بالتنوع وضمان ذلك دستورياً. وبالطبع المشكل يكمن في العوائق الداخلية والخارجية التي تقف امام هذا الحل ومن بين أهمها، الطبقة السياسية الحاكمة والمستفيدة من هذه الأوضاع الشاذة.

فالأمل يولد من الفشل. والفشل هنا يشمل جميع الأطراف كلٌ حسب مسؤوليته. فبعد أن أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها الملزم في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧ والقاضي بعدم دستورية الاستفتاء والغاء كافة الآثار والنتائج المترتبة عليه. (المقصود هنا ليس إلغاء الاستفتاء لأن الحدث قد وقع، ولكن إلغاء آثاره).

واليوم تبرز أمام كل الأطراف المعنية فرصة لاستثمار هذا الأمر والبدء بحوارات بناء الثقة على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وفق مرجعية الدستور وضمانة أو مراقبة الأمم المتحدة. وهذا يتطلب اعتماد خارطة طريق لحل المشكلات و صياغة عقد شراكة جديد يقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات. هذه الأزمة تدعونا لضرورة الإصلاح الشامل في بيئة النظام السياسي في عراق مابعد ٢٠٠٣.

ما الذي يخلق الوعي بضرورة الإصلاح ؟ إنه الخلل بين واقع معاش وبين وعي بتأخر هذا الواقع وتطلع الى تغييره. نعم، الوعي بالخلل يعبّر عن حاجة داخلية للإصلاح. فالتحول الديمقراطي، كمرحلة وسيطة بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي يتم في ثناياها التفكيك التدريجي للنظام غير الديمقراطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد عبر عملية إصلاح منظمة تطاول عناصر النظام السياسي مثل: البنية الدستورية والقانونية، المؤسسات والعمليات السياسية، أنماط المشاركة السياسية، وطبيعة النظم الانتخابية (لاوجود لممارسة ديمقراطية دون وجود انتخابات حرّة نزيهة، وإنّ أهمية النظام الانتخابي تتجاوز كونها الوسيلة الإجرائية لتنظيم عملية الانتخابات ونتائجها نحو الأهمية السياسية في تنظيم المؤسسات السياسية، ومن هنا تأتي صحة فرضية الربط بين النظام الانتخابي والديمقراطية، بين إصلاح النظام الانتخابي وإصلاح النظام السياسي)، إلا أنّ الحالة العراقية الراهنة لم تحقق ذلك ومازال العراق يعاني من عملية سياسية هجينة ومعّتلة. ومن هنا فإن أزمة الاستفتاء ماهي إلا إحدى تجلياتها.

لذا من الضروري التأكيد على مرجعية الدستور - رغم ما يعتريه من نواقص وثغرات - وتطبيق مواده دون انتقائية ومنها المادة ١٤٠ ومعالجة المواد الدستورية التي تنظم بقانون والتي تزيد على ٥٠ مادة ومنها المتعلقة بمجلس الاتحاد. وتشريع القوانين المهمة مثل: النفط والغاز. آخذين بالحسبان الحاجة الموضوعية لتعديل الدستور رغم إدراكنا بصعوبة ذلك حالياً.

والمطلوب هنا، الضغط الشعبي المنظم والواعي والمجتمع المدني الفاعل والنشط والمؤثر وتعاون جميع القوى السياسية والوطنية المدافعة عن حقوق الانسان عبر اليات سلمية، منها الانتخابات الحرّة النزيهة، . كل هذا و غيره سيوفر الأرضيّة للعيش الطوعي المشترك في إطار وطن ديمقراطي يضمن للجميع، دون تمييز، الحرية والكرامة بعيداً عن كسر الإرادات وسياسة الغالب والمغلوب والأخذ بالاعتبار حقوق الأقليات من القوميات غير العربية وغير الكردية، والإقرار بحقوقها ومراعاة خصوصياتهم القومية والدينية.

لتكن صدمة الاستفتاء المدخل الواقعي للعلاج المناسب، وفرصة لإصلاح الخلل الشامل في بنية النظام السياسي في العراق.. وعلينا العمل والانتقال من الصدمة بلا علاج الى علاج بالصدمة - صدمة الاستفتاء- بإرادة مشتركة من الساعين لتحقيق العراق الديمقراطي الاتحادي المزدهر والمستقر.